أكاديميون لـ«الميثاق»:

عندما تغيب الدولة تكون الميليشيات والجماعات الإرهابية هي البديل

حذر عدد من الأكاديميين من خطورة المرحلة التي تمر بها اليمن وقالوا إن الوضع متأزم وينذر بأخطار متعددة واستمرار غياب الدولة سينعكس سلباً على حاضر اليمنيين ومستقبلهم ويزيد من تحركات الميليشيات المسلحة والعناصر الإرهابية، وأكد الاكاديميون في لقاءات أجرتها «الميثاق» مع عدد منهم أن استمرار غياب الدولة سيزيد من التحركات غير القانونية للكثير من العناصر وخاصة قوى الإرهاب المتمثلة بالقاعدة التي ستستغل هذا الظرف السيئ وتوظفه لمصالحها.. إلى التفاصيل..

استطلاع/ فيصل الحزمي

د. العجل: غياب الدولة يهدد وحدة اليمن

د. البكاري: أصبح اليمن ساحة تجارب للمبادرات الخارجية

د. الصلاحي: الاستقرار السياسي للدولة مرهون بتماسك الجبهة الداخلية

د. الحميدي: غياب الدولة أدى إلى كل المخاوف التي حذّر منها العقلاء في 2011م

< كانت البداية مع الدكتور أحمد العجل والذي وصف الوضع الحالي الذي تعيشه اليمن هذه الأيام قائلاً: الوضع الحالي للجمهورية اليمنية يقلق كل يمني لأنه متأزم جداً وينذر بأخطار متعددة.. وأضاف: غياب الدولة والتأخير في تنفيذ بنود اتفاق السلم والشراكة الوطنية بالرغم من صدور قرار تسمية رئيس الوزراء إلاّ أن الحكومة لم تتشكل حتى اليوم، ولايزال الخلاف بين الأطياف السياسية قائماً وهذا ينذر بتفاقم أكبر للأزمة، ومن هنا يتوجب على كل القوى ان تتنازل لمصلحة الوطن وأن تشكل حكومة كفاءات تجسد اتفاق السلم والشراكة الوطنية لانقاذ البلاد من التدهور الحاصل في كل المجالات الحياتية وتقطع الطريق على التدخل الدولي خاصة أننا تحت الفصل السابع.

ونوه العجل إلى أن غياب الدولة له آثار كبيرة وخطيرة على الوطن والشعب، أول هذه الأخطار أنه يروع المواطنين ويسهم في طرد ما تبقى من استثمارات وهذا تدمير اقتصادي لبلادنا، كما أن غياب الدولة يزيد من التحركات غير القانونية للكثير من الميليشيات والعناصر وخاصة قوى الإرهاب المتمثلة بالقاعدة التي تستغل هذا الظرف السيئ وتوظفه لمصالحها. إضافة إلى أن هذا الغياب قد يؤدي إلى أخطار تهدد وحدة وأمن واستقرار الوطن..

وطالب العجل رئيس الجمهورية ومختلف القوى السياسية ورئيس الوزراء الجديد وكل مكونات الحوار الوطني وكل الموقعين على اتفاق السلم والشراكة الوطنية الاسراع في تشكيل الحكومة والتكامل الوطني معها لإعادة نظام وهيبة الدولة وتفعيل القانون واخراج كافة المليشيات من أمانة العاصمة ومختلف المدن اليمنية.. كما طالب بسحب الأسلحة الثقيلة من جميع المليشيات وإعادتها للدولة والاسراع في تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للمواطن.. مشدداً على ضرورة استكمال ما تم الاتفاق عليه للانتهاء من المرحلة الانتقالية.

ضرب جاهزية الجيش ومعنوياته

< من جانبه قال الدكتور محمود البكاري: هناك عدة مظاهر لخطورة ما يحدث على الساحة الوطنية من اهمها تعريض سيادة القرار السياسي للتدخل الخارجي حيث لايستطيع احد ان ينكر انه ومنذ العام 2011م اصبح القرار السياسي عرضة للتدخلات الخارجية في كل صغيرة وكبيرة تقريباً وبصورة مستفزة وغير مبررة، حيث اصبحت اليمن ساحة تجريب للمبادرات الدولية والاقليمية وكل مبادرة تبشر بما بعدها ومجلس الامن جاهز لصياغة القرارات والبيانات بشأن اليمن وكل طرف يبحث عن ضالته في هذه القرارات في حين اننا لم نسمع او لم يحدث ان مجلس الامن تلمس الخطر والمشكلة الحقيقية التي يعاني منها اليمن وهي المشكلة الاقتصادية والتنموية وقرر حيال ذلك دعم اليمن اقتصاديا ليتمكن من التغلب على مشاكله السياسية..

وأضاف: شيء آخر يتمثل في توقف الانجازات التي كانت بدأت تأخذ طريقها الى الترسخ ومنها توقف مسار العملية الديمقراطية وما يترتب عليها من استحقاقات انتخابية حيث كان من المفترض ان نكون قد شهدنا ثلاث دورات انتخابية رئاسية وبرلمانية ومحلية، إضافة الى تفاقم الاختلالات الامنية وزيادة معدلات الجرائم واتساع دائرة الصراعات السياسية بين القوى السياسية بصورة صريحة ومستترة يقابل ذلك ضرب جاهزية الجيش ومعنوياته وايصاله الى درجة العجز عن الدفاع عن نفسة ناهيك عن مهامه السيادية في الدفاع عن الوطن ومكتسباته.

مشيراً إلى أن غياب الدولة جعل قوى الشر والتنظيمات الارهابية تتخذ من اليمن وكرا لممارسة اعمال اجرامية تدميرية للوطن.. وقال: كنا نتكلم في الماضي عن مخاطرها على السياحة مثلاً الآن اصبح خطرها يهدد الامن القومي للبلد.. هل من المعقول ان تصل الامور وان يصل الانفلات الامني حد ان تعلن نفسها دولة وامارة ..الخ ؟؟

ولفت الدكتور البكاري إلى أن الاقتصاد الوطني اصبح في حالة موت سريري وتوقفت جميع برامج التنمية التي كانت قائمة والتي لانقول انها كانت بالقدر الكافي ولكنها افضل من لا شيء..

ونوه الدكتور البكاري إلى أن القاء نظرة فاحصة على حقيقة الاوضاع تشير الى ان هناك خطأً استراتيجياً حدث بفعل سوء تقدير الامور ودراستها دراسة عميقة ودقيقة لتحديد ماهو مطلوب وما الذي كنا بحاجة إليه.

وقال: المطلوب في بلادنا لم يكن اكثر من اجراء اصلاحات عميقة وجوهرية تشارك وتشرف على تنفيذها واحداثها كافة القوى السياسية حتى انه الآن هناك من يطرح ويعتبر ان مبادرة الرئيس السابق علي عبدالله صالح والتي اطلقها مع بداية اندلاع الازمة عام 2011م كانت افضل بكثير من المبادرة الخليجية لانها احتوت على كل مطالب التغيير وكانت الامور لاتزال تحت السيطرة ومقدرات البلاد المادية والبشرية مصانة وهذه حقيقة متروكة للتاريخ..

وأضاف: نزعة الثأر السياسي والرغبة في الانتقام والاقصاء كانت هي المتسيدة في المشهد، اضافة الى الغرور السياسي وهذه هي مشكلة احزابنا السياسية التي كان يفترض ان تقود ثورة تغيير سلمية عبر صناديق الاقتراع واحترام ارادة الناخب وهذا هو الوضع الطبيعي للتغيير والاقل كلفة على الجميع بدلاً من التثوير والصراع وما يترتب عليه من سفك للدماء وازهاق للأرواح وتدمير للممتلكات العامة والخاصة كل ذلك يصعب على دول متقدمة ان تحتمله.. فكيف بدول او دولة نامية كاليمن.. منوهاً إلى أن هناك تعكيراً واضحاً متعمداً للصفو العام بخطاب سياسي واعلامي ثاري وناري يعيد انتاج الازمات بدلا من التوافق والتعايش السلمي، هناك اطالة متعمدة للازمة السياسية بدواعي الحرص، ولكنها في الحقيقة تؤدي الى نتائج عكسية من الترسيخ لثقافة العنف والاقصاء..

مستغرباً من عدم انجاز صياغة الدستور حتى الآن..

وارجع البكاري ما حدث ويحدث في اليمن إلى ان النوايا لم تكن صادقة بالقدر الكافي لاخراج اليمن من هذه الازمة الخانقة التي وصل وضع الوطن فيها بصورة غير مسبوقة والمشكلة اننا لانجد اهتماما من قبل القوى السياسية بايجاد حلول ومخارج عملية وسريعة من هذا المازق..

واستطرد قائلاً: سنرى كيف ستتعامل الاحزاب السياسية مع آخر او الحدث الجديد على الساحة والمتمثل بالتشكيل الحكومي الجديد.. وسنعرف قريباً ماهو مفهوم الكفاءة لدى الاحزاب السياسية ومن هو الكفؤ وماهي معايير الاختيار والترشيح للوزراء وهي الآن امام محك واختبار حقيقي إما ان تتعظ وتستفيد من اخطاء الماضي وتنطلق نحو المستقبل بآلية جديدة او انها ستعيد انتاج الفشل والاخطاء.. متمنياً ان يكون هذا التشكيل الحكومي الذي نحن بصدده اخر حكومة محاصصة حزبية توافقية خارج الارادة والتفويض الشعبي عبر العمليات الانتخابية لانه لايمكن ان تكون هناك ديمقراطية بدون انتخابات كما لايمكن ان تكون هناك انتخابات بدون احزاب..

وختم حديثه بالقول: بالمختصر على الاحزاب السياسية ان تدرك ان لغة العنف والخصومة والتناحر تعد من اهم اسباب الاخفاق والفشل لانها لاتعكس روح التسامح والتعايش والتنافس السلمي فإما ان تكون احزاب سياسية بالمعنى العلمي والواقعي تستمد وجودها من شرعية التمثيل لمصلحة الوطن والمواطن، وإما ان تعفي نفسها من هذه المهمة وتفسح المجال لبروز قوى سياسية مدنية وحديثة تواكب العصر وعكس المدلول الحقيقي للتعددية السياسية والحزبية، فالمواطن صبر كثيراً ولم يعد بمقدوره ان يتحمل أكثر مما هو قائم..

غياب الدولة وضياع اليمنيين

< إلى ذلك تحدث الدكتور أحمد الحميدي قائلاً: اعتقد أن الوضع الحالي الذي وصلت إليه اليمن هو نتيجة لممارسات عام 2011م، هذه الممارسات أتت مع موجة ما يسمى بالربيع العربي..

وأضاف: كثير من الناس كانوا يتمنون أن تفضي إلى نتائج إيجابية لمصلحة الوطن ولكن للأسف أفضت إلى محاولة اجتثاثه بطرق أخرى وجرب الناس أسوأ من هذه الظاهرة وظهرت العديد من الاشكاليات في شمال الوطن وجنوبه وأكثر من ذلك أن المسألة لم تكن رهينة بأمور مناطقية لكن لأول مرة يشعر اليمنيون أن النسيج الاجتماعي الذي حاكه أجدادهم منذ قديم الزمن ضرب في الصميم وقد كانت هذه النتيجة المأساوية للحدث وبالتالي ضاعت الدولة اليمنية وهيبتها وبما ترتب عن ذلك من ضياع للأمن بشكل أساسي لدرجة أن الناس لم يعودوا يتحدثون عمَّا كانوا يتطلعون إليه من نمو اقتصادي ولا حتى تغيير سياسي وهم الآن يأملون أن يجدوا قليلاً من الأمن..

وأشار الدكتور الحميدي إلى أن غياب الدولة لم يتسبب بحرمان الناس من قوتهم فقط بل حرم بعضهم من الحياة وجلب كل المخاوف التي كانت تطرح في عام 2011م من قبل العقلاء واصبحت واقعية اليوم..

ونوه الدكتور الحميدي إلى وجود متربصين باليمن منهم من يريد أن يقسم اليمن إلى أجزاء ومنهم من يريد أن يقسمها على أساس طائفي وفئوي..

وأضاف: غياب الدولة لم يؤدِ فقط إلى ضياع حاضر اليمنيين بل مستقبلهم اصبح مجهولاً..

وعول الحميدي على العقلاء في اليمن لتدارك الأوضاع والالتفاف حول مخرجات الحوار الوطني وان يعجلوا في بعض المسارات وبالذات فيما يتعلق بالأقاليم.

خلل كبير في الجهاز الحكومي

< إلى ذلك قال الدكتور أحمد مهيوب الصلاحي أن عامل الاستقرار السياسي للدولة مرهون بتماسك الجبهة الداخلية ويتبين ذلك من خلال وجود منظومة متكاملة تعمل على إحياء الوجود العلمي والعملي داخل كيان هذه الدولة.. وأضاف: التماسك الداخلي يفترض أن يمثل جانب قوة بالنسبة للدولة ولكن الأوضاع الحالية المتردية وعدم تماسك جبهات الدولة أدى إلى خلل كبير في الجهاز الحكومي.

تعليق الدراسة في جامعة إب وكليتين في البيضاء

أعلنت رئاسة جامعة إب تعليق الدراسة نظراً للمواجهات العنيفة التي تشهدها المحافظة.. كما أعلنت رئاسة جامعة البيضاء تعليق الدراسة بكليتي التربية والعلوم الإدارية بمدينة رداع.

وأوضح رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور سيلان احمد العرامي أن قرار تعليق الدراسة اتخذ لسلامة أعضاء هيئة التدريس وموظفي وطلاب وطالبات كليتي التربية والعلوم والعلوم الإدارية بمدينة رداع وجامعة البيضاء جراء الأحداث الدامية التي تشهدها منطقة رداع.. داعياً جميع الطلاب إلى نبذ ثقافات العنف والإرهاب ونشر ثقافة السلام والمحبة والتآخي والتعايش.

المحامي المسوري: استصدرنا أمراً بعدم دفن جثة «الوشاح»

أكد محمد المسوري محامي الادعاء في قضية التفجير الارهابي الذي استهدف الرئيس علي عبدالله صالح وكبار مسئولي الدولة والمؤتمر أثناء ادائهم الصلاة في مسجد دار الرئاسة في جمعة رجب عام 2011م انه استصدر امراً جديداً من رئيس النيابة الجزائية المتخصصة بالعاصمة صنعاء القاضي هادي عيضة قضى بمنع دفن جثة المدعو عبدالرحمن الوشاح احد المتهمين بتلك الجريمة الارهابية، اضافة الى أمر آخر موجه الى ادارة النيابات بتكليفه طبيب شرعي يقوم بفحص جثة المذكور ورفع تقرير طبي بذلك.. مشيراً الى ان ادارة الادلة الجنائية كلفت بتصوير الجثة ورفع تقرير جنائي..

واوضح المسوري بأن اقرباء الوشاح كانوا قد بدأوا في عملية الاعداد لدفن جثة المذكور.. وقال: «تحركنا في وقت متأخر من الليل الى النيابة المناوبة واستصدرت أمراً بايقاف الدفن»..

مبيناً ان مندوب النيابة انتقل الى المستشفى وسلم لهم الأمر وتأكد فعلاً من وجود جثة الوشاح في المستشفى العسكري وافاده المختصون بأنهم كانوا على وشك الاعداد لتسليم الجثة لأقرباء الوشاح إلا ان أمر النيابة أوقف الإجراءات..

الجدير بالذكر أن الوشاح عقب جريمة مسجد الرئاسة فر هارباً وشركائه الى وكر الارهابيين في الفرقة الاولى مدرع وظل في حماية علي محسن والذي قام بتهريبه للاختباء في منزل قيادي إصلاحي من الفرقة الأولى مدرع، حتى مقتله بقرب جامعة الإيمان.

وكان المحامي المسوري قد أوضح في وقت سابق أن ثمة محاولات لدفن جثة خالد الوشاح الموجودة في المستشفى العسكري، والتي عثر عليها في مقر الفرقة (الأولى مدرع) المنحلة، عقب سيطرة الحوثيين ودخولهم إليها.

وكان المسوري قد حذر من التلاعب بأحد الأدلة المهمة المتعلقة بالجريمة والمتمثل بمحاولة دفن جثة المدعو الوشاح.

موضحاً أن النائب العام أصدر توجيهاً في وقت سابق بالتحفظ على الجثة، وفتح محضر تحقيق عن مكان العثور عليها، كونه دليلاً مهماً في جريمة مسجد دار الرئاسة.